شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

الزقازيق - طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ □ الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٢٣٠٢٧٥٩ - ٢٣٤٩٦٩٥
فاكس: 2359058

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً في ٢٠٢٦/٦/١

رئيس القطاع المالي
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبد العزيز

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

الزقازيق - طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ □ الرقم البريد ٤٤٥١١
ت: ٢٣٤٩٦٩٥-٢٣٠٢٧٥٩
فاكس: 2359058

القطاع المالى

شركة مطاحن شرق الدلتا
مكتب رئيس مجلس الإدارة
صادر ٢٨٤ ٦/١١

السيد الأستاذ / وكيل اول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١٢٦ المؤرخ في ٢٠٢٦/٥/١١ ، والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ .

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه .

وتحن إذ نشكر
السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريـــــراً فى / /٢٠٢٦

العضو المنتـــــدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

الرئيس التنفيـــذى للشركة

مع خالص تقديري

دكتور / وليد محمد لطفى نصار

جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١

ملحوظة	الرد
أساس الاستنتاج المُتحفظ: ١- لم يتم حتى تاريخه توثيق محاضر اجتماع الجمعية العامة (العادية - غير العادية) من الجهات الإدارية المختصة بالرغم من انعقادهما في ٢٠٢٣/١٠/٢٤، ٢٠٢٤/١١/١٦، ٢٠٢٥/١٠/٨ وتنفيذ قراراتها والتي منها (اعتماد القوائم المالية /ابراء الذمة للمجلس صرف المكافأة لمجلس الإدارة والعاملين /صرف كوبونات للمساهمين) هذا ويعد التأخير في توثيق تلك المحاضر مخالفة لقواعد القيد والشطب (مادة رقم ٤٢) الأمر الذي قد يعرض الشركة لغرامات مالية او إيقاف التداول على أسهم الشركة كما لم يتم توثيق محاضر مجلس إدارة الشركة من تاريخ انعقاد الجمعية. * فضلاً عن عدم التأشير حتى تاريخه في المحررات الرسمية للشركة ومنها السجل التجاري بكافة التعديلات التي مازالت تحت اعتماد الجهات الإدارية ومنها تشكيل مجلس الإدارة والسلطات القانونية لكل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة وذلك منذ عام ٢٠٢٠ وذلك بما لا يتماشى مع التعديلات التي طرأت على قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته التي تمت بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨.	• تم موافاة إدارة تنمية سيناء بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمشروع كراسة الشروط والمواصفات للاراضي المزمع بيعها ومشروع اعلان البيع وصور من مستندات الحيازة المملوكة للشركة بشبه جزيرة سيناء بما يتوافق مع قانون ١٤ لسنه ٢٠١٢ • وتم تسليمها للجهاز الوطنى لشبه جزيرة سيناء للموافقة على ما تم من إجراءات . • تم توجيه خطاب لمحافظة جنوب سيناء لتقنين مستودع شرم الشيخ المؤجر وجارى المتابعة وعند الإنتهاء من ذلك سيتم اعتماد المحاضر .
٢- بلغ راس المال المصدر والمدفوع بالشركة ٦٠ مليون جنيه موزعاً على عدد ٦ مليون سهم ولم يتم تنفيذ ما صدر من قرارات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية ومنها القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٤ والخاص بتعديلات المادة رقم (٧) من قواعد القيد والشطب والتى الزمت فيه الشركات بان يكون راس المال المصدر مدفوع بالكامل ولا يقل عن مبلغ ١٠٠ مليون جنيه أو ما يعادلها من العملات الاجنبية وذلك من واقع اخر قوائم مالية سنوية أو دورية وقد اظهرت القوائم المالية للشركة منذ عدة سنوات بان راس المال المصدر والمدفوع بلغ ٦٠ مليون جنيه فقط .	• سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة في ضوء التعديلات الواردة بالمادة رقم (٧) من قواعد القيد والشطب والتى الزمت فيه الشركات بان يكون راس المال المصدر مدفوع بالكامل ولا يقل عن مبلغ ١٠٠ مليون جنية أو ما يعادلها من العملات الاجنبية وذلك من واقع اخر قوائم مالية سنوية أو دورية وسيتم إتخاذ الإجراءات فور الإنتهاء من توثيق المحاضر .

ملحوظة	الرد
٣- عدم الالتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة وذلك رغم تكرار العديد من الملاحظات والمخالفات على مدار العديد من الأعوام واتخاذ قرارات وتوصيات بالجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بضرورة تلافي تلك المخالفات وإفادة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم بشأنها ومنها * إنهاء الرفع المساحي لأراضي وممتلكات الشركة منذ عام ٢٠١٨ وحصر المساحات الفعلية لأراضي الشركة. * الاستفادة من الطاقات العاطلة حيث ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٣٧٨ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة. * الانتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضي التي آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشتراة بعقود ابتدائية. * اتخاذ الشركة الإجراءات القانونية لاسترداد قيمة ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الاستثمار القومي. * دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد البالغ قيمته نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه.	• تم تشكيل لجنة بقرار مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٤ بغرض تقنيين الاراضى . • تشمل اراضى ومبانى منها الغير المسجل والمسجل وسوف يتم دراسة الاستغلال الأمثل بما يعود بالنفع على الشركة . • سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للعمل على استرداد تلك المبالغ . • تم اجراء مزاد علنى بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٥ وتم التخلص من جزء من تلك الرواكد بنحو ٧٢١٧٨ جنيها وجاري طرح باقى الأصناف في مزاد اخر
٤- بلغ صافي الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٤٢,٢٧٧مليون جنيه مقابل نحو ١٣٣,٦١٥ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي بزيادة قدرها ٨,٦٦٢ مليون جنيه بنسبة ٦,٤٪، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة من غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات استثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، الفوائد الدائنة) بنحو ٧١,٨٣٩ مليون جنيه وبنسبة ٥٠٪ من الربح المُحقق وذلك لعدم استغلال الطاقات المتاحة، حيث افتقرت إدارة الشركة إلى أي وسيلة أو دراسة لإعادة استثمار أموالها مكتفية في ذلك بربط أذون خزانة وودائع طرف البنوك محققة عائد بنحو ٢٥٪ على الأموال ودون استغلال كافة الأنشطة المتنوعة والمحددة في أغراض الشركة بالنظام الأساسي لها مكتفية في ذلك بربط أذون خزانة وودائع طرف البنوك.	• يرجع ذلك الى إنخفاض تكلفة الطحن وعدم مواكبتها لنسب التضخم التي تؤثر مباشرة على عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة فى (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ) وكذا انخفاض برامج الطحن فى ضوء ما تقرره لجنة البرامج مع تحويل انتاج الدقيق استخراج ٨٢٪ الى استخراج ٨٧,٥٪ كان له تاثير مباشر على كميات الاقماح المطحونة مما يؤثر على الطاقات المتاحة بالشركة وعلى فائض التشغيل . • بالإضافة الى انه جارى العمل على تفعيل نشاط الاستثمار العقاري .
٥- تبين وجود العديد من الأصول الثابتة انتهي عمرها الافتراضي أو قارب على الانتهاء ومازالت تعمل بكفاءة ولم تقم الشركة بدراسة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها - بشأن تلك الاصول.	• جارى دراسة إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .

ملحوظة	الرد
٦- لم يتم الانتهاء من حسم الخلاف بين الشركة ومديرية الإصلاح الزراعي بالشرقية بشأن تسجيل ونقل ملكية مساحة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح والمسدد قيمتها بنحو ١,٣٩٤ مليون جنيه وذلك لوجود خلاف جوهري على تسعير قيمة متر الأرض حيث أن قرار لجنة تثمين أراضي الدولة في ٢٠١٦/٢/١٦ قدر سعر المتر بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وتم التصديق عليه من اللجنة القانونية في حين أن ما تم سداده من الشركة هو ٣٠٠ جنيه للمتر حيث أشارت الهيئة المذكورة إلى وجود خطأ مادي في كتابة سعر المتر عند أرساله للشركة. * وقد اعترضت الشركة على ذلك حيث كان قد سبق سدادها لكامل الثمن وأقامت الشركة الدعوي رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٢٤ م.ك حكومة جنوب الزقازيق ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وطلبت في ختامها إلزام الهيئة بتحرير عقد بيع ابتدائي للعين محل التداعي ورد المبالغ المسددة بالزيادة وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٩/١٢لصالح الهيئة وقامت الشركة بالطعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٠٣ لسنة ٦٧ ق س ع الزقازيق والدعوي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٥/١٤.	• تم سداد الثمن في ضوء لجنة تثمين الاراضي بالدولة بواقع ٣٠٠ جنيها للمتر المرسل للشركة في ضوء سداد كامل ثمن هذه الارض قامت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بتسليم الشركة هذه الارض بمحضر استلام في • تم سداد نحو ١,٣٩٤ مليون جنيها لمديرية الاصلاح الزراعي بالشرقية قيمة ٤٦٤٥ م٢ لارض مخبز منيا القمح . • قامت الشركة الدعوى رقم ١٢٠ لسنه ٢٠٢٤ م م حكومه جنوب الزقازيق ضد الهيئة العامه للاصلاح الزراعي وطلبت في ختامها الزام الهيئة بتحرير عقد بيع ابتدائي لهذه الارض وقضي فيها برفض الدعوى وطعنت الشركة بالاستئناف رقم ٤٥٠٣ لسنة ٦٧ ق س ع الزقازيق وبتاريخ ٢٠٢٥/٩/٩ تم إحالة الدعوى الى الخبراء بوزارة العدل للدراسة وجارى المتابعة وتم تحديد جلسة في ٢٠٢٥/١٠/١٦ وتم تأجيلها لجلسة ٢٠٢٦/٥/١٤لورود تقرير الخبير .
٧- عدم حسم الخلاف بشأن حقوق الانتفاع والبالغة نحو ٢٦,٣٣٣ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد ومطحن الشركة الشرقية، والمرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة ، ومما هو جدير بالذكر بانه تم سداد نحو ١,٥٤٨ مليون جنيه مقابل انتفاع بأرض أبو حماد عن المدة من ١٩٩٣ حتى ٢٠١٧.	• تم التنبيه نحو ضرورة العمل على متابعة كافة القضايا الواردة بالملاحظة لكلاً من مخبزى الفردوس بالدقهلية وابوحماد بمحافظة الشرقية وكذا ارض مطحن الشركة الشرقية . مخبز أبو حماد تم الغاء الحكم الصادر لصالح محافظة الشرقية وإعادة الدعوى للفصل فيها من جديد امام محكمة اول درجة .
٨- صدر حكم ضد الشركة في الدعوي رقم ١١٣١٢٣ لسنة ٦٩ ق عليا في ٢٠٢٥/١ بشأن نزع تخصيص كامل مساحة أرض مطحن الشركة بمحافظة بورسعيد والمحددة بمساحة ٣٥٠٢٩ م٢ والصادر لها قرار التخصيص منذ ١٩٨٠/٢/٧ وذلك بعد الانتهاء من اتخاذ كافة إجراءات التقاضي والذي حكمت المحكمة فيه بقبول دعوي البطلان الأصلية شكلاً ورفضها موضوعاً وألزمت الشركة بالمصروفات، هذا وقد أتضح لنا تقدم الشركة بعرض لشراء مساحة ١٤٧٥٦ متراً من المحافظة بقيمة ٦٠٠٠ جنيه للمتر ومازال الامر معروض لاتخاذ الموافقات القانونية فى هذا الشأن من الجهات المختصة.	• بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٣ وافق مجلس إدارة الشركة على سداد مبلغ ٤٤٢٦٨٧٥ جنيه من قيمة إجمالي القيمة التقديرية لثمن الأرض المحددة بمساحة ١٤٧٥٦,٢٥ م٢ بقيمة ٦٠٠٠ جنيه / للمتر المربع وقد تم السداد .

ملحوظة	الرد
٩- تضمن رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٦/٣/٣١ الآتي: - نحو ١٥,٤٢٢ مليون جنيه قيمة مد السكك الحديدية إلى صوامع الشركة (منطقتي الإسماعيلية والمنصورة) لنقل الاقماح لتلك الصوامع ولم يتضح لنا المردود المالي المتوقع أو جدوى الاستثمار في مد السكك الحديدية إلي صوامع الشركة (منطقتي الإسماعيلية والمنصورة) لتوريد الأقماح والذي تم رصد نحو ٢٠٠ مليون جنيه لتنفيذ المشروع بالرغم من ضياع العائد للشركة من نقل الاقماح بسياراتها والذي يتمثل في قيمة النولون المحصل من الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل نقل الاقماح مما يؤثر علي إيرادات الشركة بالسالب. - نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تمثل ما تم سداده من ثمن ارض مطحن دمياط والبالغ قيمتها نحو ٣,٨٧٢ مليون جنيه حيث تم اثبات المسدد فقط دون تعلية كامل قيمة الارض رغم ان الارض تحت حيازة الشركة ومستغلة والامر متوقف على تسجيل الارض فقط باسم الشركة ونظراً لوجود معوقات في أعمال التسجيل تمثلت في الحصول علي شهادة من مجلس المدينة تفيد بعدم وجود مخالفات علي المباني المقامة علي هذه الأرض وهو ما يخالف الحقيقة نظراً لان تلك المباني المقام عليها المطحن بدون ترخيص وهو ما يصعب معه استكمال إجراءات تسجيل الأرض وهذ وفقاً لرأي الشئون القانونية - لم يتم حتى تاريخه نهو الاعمال الخاصة بتطوير ورفع قدرة مطحن السنانية بدمياط والذي تم ضخ استثمارات به لتحقيق ذلك بنحو ١٥٩,١٣٧ مليون جنيه حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ وذلك منذ صدور قرار التطوير في ٢٠١٧/١٢/٨ هذا وقد سبق أن تم الإشارة في تقاريرنا السابقة المبلغة للشركة إلى ما شاب هذا المشروع العديد من أوجه القصور والأخطاء الجوهرية بدأت منذ بدء في الدراسة مروراً بالتنفيذ وإخطاء جسيمة تمت عن طريق استشاري المشروع. - ونود أن نشير إلى عدم الانتهاء من أعمال التطوير للمطحن لبعض الاسباب والتي نوردها ملخصة في النقاط التالية: - * لم يتم حتى تاريخه حصول الشركة على نظام تشغيل المطحن من المورد وتركيبه (PLC). - عدم إجراء تجارب التشغيل والطحن والوقوف على القدرة الانتاجية للمطحن. - هذا وخلال عام كامل من المراسلات للمورد للوصول الى حل لاستكمال اعمال التركيب والتشغيل تم الموافقة بالأجماع بمجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٢ على ما انتهت اليه نتيجة المفاوضات مع شركة اوكريم المنفذة للمشروع طبقا لما هو وارد بالبريد الإلكتروني للمورد بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٤ .	• نظرا لاتجاه الدولة الى خفض تكلفة النقل للأقماح من الموانئ الى الصوامع الامر الذى أدى الى توصيل صوامع الشركة القابضة للصوامع للسكة الحديد وذلك لخفض تكلفة الدعم الامر الذى سيؤثر مستقبلا على النقل من خلال السيارات وتكون الأولوية للصوامع المرتبطة بالسكك الحديدية بجانب اتجاه الدولة لانهاء مشاكل سيارات النقل وإلغاء السيارات بالمقطورة وذلك حفظا على الطرق . • لذا كان من الضرورى العمل على توصيل صوامعتي الاسماعلية والدقهلية بالسكك الحديدية حفاظا على الحصة المقررة من الأقماح المخصصة للشركة مستقبلا . • تم التنبيه نحو ضرورة العمل على استكمال إجراءات تسجيل ارض مطحن دمياط حيث قامت الشركة بإجراءات التصالح على تلك المساحة . **نظام التشغيل وتركيب (PLC).** • تم الانتهاء من تركيب النواقص يتم إستكمال إجراءات تركيب وحدة (PLC) وفى ذات الحين يتم اجراء تجارب المطحن خلال المدة المتبقية وهى ٨٨ يوم للانتهاء من التطوير . **الكاتينة :** • تم تعديل سير الكاتينة .

ملحوظة	الرد
- **وقد تضمن ذلك ما يلي :** - تسوية رصيد اتعاب الخبراء بمبلغ ٦٦,١٢٩ ألف يورو. - تسليم الحاوية (النواقص) مجانا قبل ٢٥ /٢٠٢٥/٧ وحتى تاريخه لم تنفذ. - وصول مشرف شركة اوكريم الى الموقع فور وصول الحاوية باستثناء شهر أغسطس. - تمديد فترة الضمان ١٢ شهر بعد التشغيل فى موعد لا يتجاوز ١٨ شهر من تاريخ الشحن. - سيتم تسوية جميع التكاليف الاضافية للضمان والصيانة وبرامج التشغيل وقطع الغيار وخدمات الاشراف بعد تشغيل وتسليم المطحن فى موعد لا يتجاوز ٦ أشهر من التشغيل بالعملة المحلية او اليورو بالاتفاق المتبادل. - نشير في هذا الاتفاق بالنسبة للبند الاخير حيث لم يتم ذكر قيمة التكاليف الاضافية التى سوف تتحملها الشركة لاتمام الاعمال المذكورة فى هذا البند فضلا عن ان بعض تلك الاعمال التى سوف يقوم المورد بإتمامها والمتمثلة فى (الضمان –الصيانة -برامج التشغيل – قطع الغيار- خدمات الاشراف بعد تشغيل وتسليم المطحن) كانت من ضمن بنود التعاقد السابق مع المورد ولم تنفذ وغير معلوم لنا عن اسباب الاتفاق على تكاليف اضافية لأعمال سبق وان تم الاتفاق عليها وتم سداد قيمتها ضمن قيمة الدفعات المسددة سابقاً للمورد مما يعد هذا أموال إضافية تتحملها الشركة نتيجة ما حدث من أخطاء التي أدت إلي طول فترة التنفيذ وما أستتبعه ذلك من طلب المورد أموال وتكاليف إضافية كان قد سبق سدادها. - ورغم ما سبق سرده بعاليه فأنه حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من باقى أعمال التطوير رغم أن الشركة قامت بتحويل ما يوازي نحو ٢٥,٢٦١ الف يورو للشركة الموردة من قيمة جزء من إتعاب الخبراء حيث حضر أحد خبراء المورد الذي قام بحصر واستكمال الاعمال الواجب تنفيذها وكذا النواقص في باقي المستلزمات (كابلات كهربائية، مواسير هواء مضغوط) والذى أشار الى عدم الانتهاء من باقى الاعمال المدنية اللازمة والواجبة قبل بداية التشغيل هذا وقد أفاد رئيس لجنة التطوير بان تلك الاعمال لا تعوق ارسال خبراء أو أجراء التجارب رغم ما تخذه مجلس إدارة الشركة سابقاً بقرار بالموافقة بالأجماع بتوجيه اخطار أخير إلى المورد لإنهاء مشروع تطوير المطحن طبقاً للعقد المبرم معه في ٢٠٢١/٢/١٠ وكذا البروتكول الموقع في ٢٠٢٥/٧/٢٢ باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق لشركة ومنها تسييل خطابات الضمان الخاصة بمطحني السنانية وسندوب ودون إيضاح الموقف القانوني للشركة بناء علي مذكرة موضح بها مدي صحة موقف إدارة الشركة تجاه ما اتخذته من قرارات والرأي الهندسي لوضع بدائل فنية في حال توقف المورد عن استكمال الأعمال.	**بالنسبة لتوقف اعمال التركيبات :** • تم اطلاق التيار الكهربائى ولا توجد اى مشاكل عند تشغيله وسيتم تشغيله عند إجراء التجارب الفعلية للمطحن عند التشغيل . **بالنسبة لمدة الضمان :** • ورد كتاب شركة اوكريم الإيطالية انه سيتم مد الضمان الخاص بالالات والمعدات لمدة ١٢ شهر من اجراء الاستلام الابتدائي أو ١٨ شهراً من تاريخ اخر شحنة للنواقص . • سيتم مد موعد خطاب الضمان حتى يتم الانتهاء من التجارب واجراء التسويات المالية لإسترداد مستحقات الشركة من غرامات تأخير وخلافه . **بالنسبة للاتفاق مع المورد :** • تم الاتفاق مع المورد وقد وافق مجلس إدارة الشركة بالإجماع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٢ على ما انتهت اليه المفاوضات مع شركة اوكريم الإيطالية وهو ما سيظهر اثره مستقبلاً على تشغيل المطحن . • حيث قامت الشركة الموردة بإرسال احد الخبراء لإنهاء بعض الاعمال الخاصة بالمطحن .

ملحوظة	الرد
- ومما هو جدير بالذكر بأن القرارات لم تتضمن وضع حلول بديلة حال عدم ألتزام المورد بأنهاء ذلك المشروع سوي تسييل خطابات الضمان ولم يتطرق إلى إيجاد حلول عملية وفعلية بديلة لأستكمال التركيب والتشغيل للمطحن خاصة في ظل احتفاظ المورد ببرنامج التشغيل (PLC) ولا يمكن تشغيل المطحن بدونها. - ونود أن ننوه في هذا الشأن أن تاريخ انتهاء خطاب الضمان الخاص بأعمال التطوير ينتهي في مارس ٢٠٢٧ ومازال وضع اعمال تطوير المطحن متجمدة على ما سبق الإشارة إليه. * علي الرغم من سابق معرفة إدارة الشركة عن المعوقات والمشاكل التي تواجهها في أعمال استكمال تطوير مطحن السنانية وتشغيله مع المورد الخارجي والتي بناء عليها تم التوقف عن اعمال التركيبات منذ مارس ٢٠٢٤ وحتي تاريخه، إلا أنه تمت الموافقة من قبل مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٤/٦/٢٧ علي تدبير واسناد وتوريد عدد مليون جوال بلاستيك لزوم عبوة الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ زنة ٥٠ كجم، ٢٥٠ ألف جوال زنة ٢٥ كجم تبلغ قيمتها الاجمالية نحو ١١,٥١٤ مليون جنيه وقد تم توريد كمية من الفوارغ هذه تقدر بحوالي ٢٧٧,٥٠٠ الف جوال قيمتها نحو ٢,٣٨٧ مليون جنيه منذ ٢٠٢٤/٩ حتي ٢٠٢٥/٥ ونتيجة لعدم توافر الأماكن التخزينية المجهزة لاستقبال تلك الكمية بالمطحن تم تهيئة مكان للتخزين بالمنصورة بمنطقة الدقهلية للتشوين هذا ولم تقم الشركة باستلام باقي الكميات المتعاقد عليها مع الموردين. * كان من متطلبات الخبير المشرف علي التركيبات (في ديسمبر ٢٠٢٥) ضرورة تدبير كابلات كهربائية بقدرة ١٥٠٠ كيلو وات لتدعيم القدرة الكهربائية التي تم تدبيرها عن طريق الشركة من ضمن أعمال التطوير والتي قدرت بألف كيلو وات ولم ينمو إلي علمنا عما إذا كانت رفع تلك القدرة الكهربائية محددة مسبقاً من قبل المورد الخارجي لتدبيرها لتشغيل المطحن أم تعديلات مستجدة من قبل الخبير أثناء الأشراف علي أعمال التركيبات وبناء علي ما سبق قامت الشركة بالعمل علي شراء تلك الكابلات والتي تقدر قيمتها بنحو واحد مليون جنيه يتم توريدها خلال شهر من ابرام امر التوريد. - وفي ظل كل ما سبق ذكره وايضاحه في تقريرنا هذا وكذا تقاريرنا السابقة من ظهور مخالفات ومعوقات في تنفيذ هذا المشروع نتيجة وجود التقصير الشديد الظاهر منذ بدء الأعداد للمشروع حيث كان من الممكن تلافي كل هذا (باستثناء ما يحدث من أمور طارئة خارجة عن الإرادة مثل تغييرات أسعار صرف العملات الأجنبية....) حال وجود تخطيط وتنظيم ومتابعة وإشراف من قبل قطاعات الشركة المختلفة وإعطاء العناية الكافية عند أداء الاعمال الموكلة لها والتي تم اثارتها في تقاريرنا على مدار عامين كاملين.	**بالنسبة لبند لتكاليف الإضافية الوارد بالاتفاق :** • البند يشمل التسوية لان هناك مستحقات للشركة طرف شركة اوكريم الإيطالية وهناك غرامات تأخير وارضيات تم سدادها بمعرفة الشركة . • هذا وتسعى الشركة جاهدة للعمل على تشغيل المطحن في الفترة القادمة . • **بالنسبة لبند مواد التعبئة والتغليف :** • قامت الشركة بتحديد الاحتياجات الفعلية لمواد التعبئة والتغليف وذلك في ضوء التعاقد المبرم مع شركة اوكريم الإيطالية والتنفيذ الفعلى الذى تم سواء في التركيبات الميكانيكية والكهربائية الا انه ظهرت بعض المعوقات في تنفيذ اعمال التركيبات وليس للإدارة علم مستقبلى بتلك المعوقات حيث تم الطرح بعد فترة تتجاوز نحو ١١٠ يوم عمل من التركيبات الميكانيكية ودون ظهور اى مشاكل في التركيبات ومع ذلك لم يتم استلام كامل أوامر الإسناد وفور علم الإدارة بتلك المعوقات وإمكانية التاخير في اعمال التركيبات تم تحديد صلاحية مواد التعبئة والتغليف لتصبح عن عامي ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٦ لكافة الكميات المستلمة وهذه الكميات تكفى لإنهاء التجارب على ان يتم استلام باقى الكميات بعد إجراء التجارب بالإضافة الى انه توجد فروق أسعار لمواد التعبئة والتغليف المشتراه في صالح الشركة مقارنة على سبيل المثال لاحدى الشركات الشقيقة بنحو ٨٠ قرش / للجوال .

ملحوظة	الرد
١٠-بلغت الاستثمارات طويلة الأجل نحو ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الاستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥٪ لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لاسترداد قيمة تلك السندات، ويتصل بما سبق من أن الاحتياطيات تضمنت نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى احتياطي يستثمر في سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه.	• جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
١١- بلغ المخزون في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٥٨,٥٠٥ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – فقرة ٩ – والتي تقضي بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط. * ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٦) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المرجح " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والتي تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح في تحميل تكلفة المخزون في حالات بنود المخزون ".	• جارى دراسة إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) .
١٢- **بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٤٣,٦٨٩ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٦,٨٧١ مليون جنيه) ترجع بعض هذه المديونيات لأكثر من ٢٧ عاماً وقد تضمن حساب العملاء (المدين) في ٢٠٢٦/٣/٣١ المبالغ المتوقفة التالية:** * مبلغ ٤,٩٦٨ مليون جنيه مديونية على العميل/ الشركة المصرية الأمريكية (يحي عرام) والمتوقف عن السداد منذ ١٩٩٧/١١/١٥، أقامت الشركة الدعوي رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠١ ضد يحي عرام وحسني محمد رمضان للمطالبة بالتعويض وقضى فيها بجلسة ٢٠٠٩/٢/٢٥ بإلزام المدعى عليهم بتعويض بمبلغ ٤,٩٥٦ مليون جنيه ولم تتمكن الشركة من إعلان الحكم الإبتدائي لعدم معرفة محل إقامة حسني محمد رمضان، وطلب السيد المستشار/مدير إدارة التنفيذ تقديم طلب التحري بإدارة تنفيذ الأحكام التابع لها محل إقامة المدين، وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الحكم.	• قامت الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة تجاه العملاء لتنفيذ الاحكام المدنية الصادرة ضدهم الا ان هذه الإجراءات باءت كلها دون جدوى حيث ان العملاء تبين عدم وجود مال ثابت للحجز عليه او وفاته ويتم اتخاذ اجراءات التنفيذ ضد الورثة ومثال ذلك حكم العميلة / سامية احمد فرج وان استمرار السير في إجراءات التنفيذ فيه تكلفة ومصروفات دون جدوى منها ودون تحقيق نتيجة فيها .

ملحوظة	الرد
- مبلغ ٥٩٦ ألف جنيه مديونية على العميل/ سامية أحمد فرج والمتوقف عن السداد منذ ١٩٩٩/٤/١٠ ، أقامت الشركة الدعوي رقم ٢٢٤٩ لسنه ٢٠٠٦ ضد الورثة لمطالبتهم بالتعويض وقضى فيها لصالح الشركة وتم تحرير إعلان جديد بالصيغة التنفيذية لإعلان ورثة المذكورة، وطبقاً لبيانات ومستندات القطاع القانوني بالشركة صدر الحكم رقم ١٣٤١ لسنة ٢٠٠٨ م.ك ضد ورثة المذكورة بالزام الورثة بتعويض قدره نحو ٥٩٦ ألف جنيه وتم إعلان الورثة بالحكم وتبين وفاة بعض الورثة، وقد صرحت إدارة التنفيذ بالحصول على إعلامات شرعية وبالتحري تم إعلان الورثة وتحدد موعد للتنفيذ وأثناء التنفيذ تبين غلق المنزل وأحيلت الأوراق للتحري وحتى تاريخه لم يرد التحري.	▪ قامت الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة تجاه العملاء لتنفيذ الاحكام المدنية الصادرة ضدهم الا ان هذه الإجراءات باءت كلها دون جدوى حيث ان العملاء تبين عدم وجود مال ثابت للحجز عليه او وفاته ويتم اتخاذ اجراءات التنفيذ ضد الورثة ومثال ذلك حكم العميلة / سامية احمد فرج وان استمرار السير في إجراءات التنفيذ فيه تكلفة ومصروفات دون جدوى منها ودون تحقيق نتيجة فيها .
- مبلغ ٥٨٨ ألف جنيه مديونية على العميل/ شركة الحمد للصناعات الغذائية (سعيد عبد الرشيد قريطم) عن مسحوباته من الدقيق الفاخر ٧٢٪ والمتوقف عن السداد منذ مارس ٢٠٠٨، وتم تقديم ضماناً لمسحوباتها بتوكيل رسمي عام غير قابل للإلغاء يتيح لشركة مطاحن شرق الدلتا البيع لنفسها أو للغير أصول شركة الحمد سواء أكانت هذه الأصول ثابتة أو منقولة وكذلك المعدات والآلات وكافة مقومات مصنع الحمد ثابتة ومنقولة ووثق هذا التوكيل برقم ١٦٨٠٩ أ لسنة ٢٠٠٥ توثيق العامرية بالإسكندرية، كما قدم ممثل الشركة تأكيداً لهذا التوكيل إقرار مؤرخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩ متضمناً تعهده بعدم التصرف في المصنع من أصول ومعدات وآلات إلا بعد تصفية الحسابات مع شركة مطاحن شرق الدلتا وتم الحكم بصحة التوقيع على هذا الإقرار في الدعوي رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠٠٧ كلي الزقازيق. ونتيجة لتعثر العميل عن السداد تم تحرير عقد بيع ابتدائي فيه شركة مطاحن شرق الدلتا طرف أول بائع وأيضاً هي طرف ثاني مشتري لمصنع شركة الحمد نظير مبلغ وقدره ٦٩٨ ألف جنيه قيمة الدين المستحق في ذمة شركة الحمد للصناعات الغذائية وفقاً للتوكيل سالف الذكر وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤ وتقدم القطاع القانوني بطلب لتسجيل الأرض تحت رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢١ سجل عيني حوش عيسى.	▪ قامت الشركة بتقديم الطلب رقم ٩٢ لسنه ٢٠٢١ سجل عيني حوش عيسى لتسجيل ارض مصنع شركة الحمد للصناعات الغذائية وذلك بموجب التوكيل رقم ١٦٨٠٩ لسنه ٢٠٠٥ توثيق العامرية والصادر من السيد / سعيد عبدالرشيد قريطم بالبيع للنفس والغير وذلك لنقل ملكية هذه الأرض للشركة وتم وقف الطلب لتقديم شهادة نهائية القرار الصادر في التفليسة المقامة ضد المدين من البنك الاهلي المصري وتم تقديم التماس للشهر العقاري بما يفيد بان الشركة ليست لها صفة في التفليسة وان القرار لا يجوز الطعن عليه .
- مبلغ ٣٢٣ ألف جنيه مديونية على العميل/ شركة العزيز للتنمية الزراعية والمتوقف عن السداد منذ ٢٠٠٧/٤/١٤، وقد صدر حكم لصالح الشركة في الدعوي رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ تعويضات شبين الكوم، وتم تقديم الصيغة التنفيذية من الحكم للإعلان على محل إقامته، وتم تحديد جلسة بيع المنقولات بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ وبهذه الجلسة تقدم المحجوز عليه بصحيفة دعوي استرداد وقضي فيها برفض الدعوي، ولم يتم تحديد موعد للتنفيذ حتى تاريخه.	

ملحوظة	الرد
- مبلغ ٢١٦ ألف جنيه مديونية على العميل/ خالد محمد رشاد والمتوقف عن السداد منذ ٢٠٠٣/١/١٦، أقامت الشركة الجنحة رقم ٤٥١٣ لسنة ٢٠٠٣ وقضي فيها غيابياً بحبس المتهم بثلاثة سنوات وكفالة ١٠ آلاف جنيه وتعويض مؤقت، وتم إقامة الدعاوى المدنية أرقام ٦٦٣٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلي الإسكندرية، الدعوى رقم ٢٨٣٩ لسنة ٢٠١٢ تعويضات الإسكندرية، وقضى فيها لصالح الشركة بتعويض بمبلغ قدره ٢٥٠ ألف جنيه في الدعوى الأولي ومبلغ قدره ٢٥ ألف جنيه في الدعوي الثانية ولم يتم تنفيذ الأحكام ضد المذكور لعدم العثور عليه. - مبلغ ١٨٠ ألف جنيه مديونية على العميل/ ممدوح إسماعيل حكيم والمتوقف عن السداد منذ أغسطس ٢٠٠٦، وقد حصلت الشركة على حكم لصالحها بالاستئناف رقم ٢٣٥ لسنة ١٥ ق.س.ع شمال القاهرة بمبلغ ٢٤٥ ألف جنيه، وحتى تاريخه لم يتم التنفيذ.	▪ قامت الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة تجاه العملاء لتنفيذ الاحكام المدنية الصادرة ضدهم الا ان هذه الإجراءات باءت كلها دون جدوى حيث ان العملاء تبين عدم وجود مال ثابت للحجز عليه او وفاته ويتم اتخاذ اجراءات التنفيذ ضد الورثة ومثال ذلك حكم العميلة / سامية احمد فرج وان استمرار السير في إجراءات التنفيذ فيه تكلفة ومصروفات دون جدوى منها ودون تحقيق نتيجة فيها .
١٣ - لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهم المدينة في ٢٠٢٦/٣/٣١ حيث أنها أداة من أدلة الأثبات.	▪ تم إجراء المطابقة مع هيئة السلع التموينية على الارصدة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
١٤- تضمن حساب العملاء (الدائن) في ٢٠٢٦/ ٣/٣١ مبلغ نحو ٦٩,٠٣٦ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر (مقابل حساب الهيئة العامة للسلع التموينية دائناً) تمثل فروق مستحقات مخابز دون تحديد أسماء المطاحن والمخابز الخاصة بهم، حيث أن هذه الأرصدة تمثل فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية آلاف مخبز وإنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من هيئة السلع التموينية.	▪ تمثل هذه الارصدة فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية الاف مخبز حيث ان اللجنة ما زالت فى عملها وسيتم إجراء إجراء التسويات اللازمة فى ضوء القرار الوزاري رقم ١١٨ لسنه ٢٠٢٠ علماً بأنه تم إنتهاء اللجان من عملها فى منطقتى جنوب سيناء وبورسعيد وتم الصرف .
١٥- تتضمن الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ ٣,٢١٥ مليون جنيه دفعات مقدمة تحت حساب الضريبة عن أعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٩/٢٠١٠ لم نقف على الموقف الضريبي والقانوني لها.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة عند الانتهاء من مراحل التقاضى .
١٦- لم يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية (الأسهم) والبالغة نحو ٥,٦٥٢ مليون جنيه حيث تم التقييم طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وصحته نحو ٨,٠٤٥ مليون جنيه طبقاً للأسعار في نهاية يوم ٢٠٢٦/٣/٣١ وبفارق قدره ٢,٣٩٣ مليون جنيه.	▪ يتم تقييم الاستثمارات المتداولة بالقيمة العادلة في ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .

ملحوظة	الرد
١٧- تتضمن الاحتياطيات الأخرى مبلغ نحو ٦,٩٢٢ مليون جنيه تتمثل فيما يلي (مبلغ نحو ٣,٥١٤ مليون جنيه تحت مسمي منحة يابانية، مبلغ ١,٧٥٢ مليون جنيه تحت مسمي ١٠٪ من جهاز تعمير مدن القناة، مبلغ ١,٦٥٦ مليون جنيه تحت مسمي قطع غيار بدون قيمة) مُرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على تحليلها.	• جارى دراسة ما ورد بالملاحظات .
١٨- بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نحو ٧,٦٥٩مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٤٦٨ مليون جنيه بحساب العملاء وحساب الأرصدة المدينة الأخرى.	• جارى دراسة ما ورد بالملاحظات .
١٩- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف إهلاك الأصول، ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها) نحو ٨٠,٢٩١ مليون جنيه في ٢٠٢٦/٣/٣١ ولم نواف بدراسة لتلك المخصصات.	• يتم دراسة المخصصات في ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
٢٠- تضمنت الارصدة المدينة ما قيمته ٣,٣٠٠ مليون جنيه تمثل ارصدة ٢٠٢٦/٣/٣١ من السلف الموقتة المنصرفة لبعض العاملين لأغراض محددة رغم قدم تواريخ صرفها والتي يرجع بعضها الى ابريل ٢٠٢٥ الا انه لم يتم تسوية تلك الارصدة حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ رغم انتهاء الغرض من صرف بعض تلك المبالغ وما لذلك من أثر على مصروفات الفترة .	• قامت الشركة بدراسة ما ورد بالملاحظة وتم تسوية مبالغ بنحو ١,٦ مليون جنيه وجارى العمل على تسوية باقى المبالغ .
٢١- بلغ رصيد حساب الموردين فى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٧٦,٦٩٣ مليون جنية (دائن) وقد تلاحظ بشأنها ما يلى:	
- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٦/٣/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة والدائنة والتى بلغت نحو ٥٠٣,١٨١ مليون جنيه (مدين) ونحو ٥٩٣,٤٠٢مليون جنيه (دائن).	• تم اجراء المطابقات اللازمة مع هيئة السلع التموينية على الأرصدة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- لم تظهر أرصدة حسابات الموردين في ٢٠٢٦/٣/٣١ على حقيقتها حيث تم إجراء مقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة بحسابات الموردين بالمخالفة للمعيار المصري رقم (١) عرض القوائم المالية.	• تم التعديل .
- تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢,٢٢٠مليون جنية باسم شركة أوكريم المورد الخارجي للآلات والمعدات المستوردة لأعمال تطوير مطحن السنانية والتى تمثل قيمة ما تحملته الشركة من غرامات ارضيات نتيجة التأخير فى التخليص على البضاعة من الميناء وترى الشركة ان المورد هو المتسبب فى ذلك نتيجة تأخره فى ارسال مستندات الشحن وذلك على الرغم من عدم معرفة موقف المورد (بالموافقة او الرفض) تجاه تلك الغرامات عن طريق مطالبته او اخطاره بتحميله بذلك المبلغ منذ تحمل الشركة بها فى ٢٠٢٢/٥ خاصة فى ظل تحويل كامل قيمة الاعتماد للمورد الخارجي ويتصل بما سبق عدم تسوية ذلك المبلغ حتى تاريخه..	• تم تحميل القيمة على المورد نتيجة التاخير فى إرسال مستندات الشحن لمدة ١٧ يوم مما تسبب فى قيام الشركة بسداد تلك المبالغ وتجدر الاشارة الى ان هناك ضمان نهائي بنسبة ١٠٪ بمبلغ ٤٣٧٨١٦ يورو لضمان حقوق الشركة فى حالة حدوث أى قصور من المورد حتى الاستلام النهائي . • سيتم إجراء التصويب اللازم في ضوء الانتهاء من مراحل التفاوض بعد تشغيل المطحن .

ملحوظة	الرد
- تضمن حساب الموردين " الدائن " في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٧٧٨ ألف جنية قيمة أرصدة مرحلة من العام السابق وأعوام سابقة – بعضها منذ أكثر من ٥ سنوات تمثل باقي القيمة الإيجارية لجانب من الشون المؤجرة من الغير لتسويق الأقماح المحلية رغم وجود تعامل مستمر معهم.	• سيتم دراسة ما ورد بالملاحظات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء نتيجة الدراسة .
٢٢- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالالتزام بما تقضي به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.	• تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام باحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
٢٣- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٦٥ ألف جنيه باسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.	• تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام باحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
٢٤- تم تحميل الأجور بمبلغ ٢٢,٨٥٠ مليون جنيه تقديرياً يتمثل في (أجور نقدية، حصة الشركة في التأمينات الاجتماعية) قيمة مكافأة الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.	• سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .
٢٥- <u>تم تحميل بعض المصروفات تقديري وليس فعليا والمتمثلة فيما يلي:</u> - نحو ٩,١٣٢ مليون جنية قيمة استهلاك الكهرباء والمياه لبعض الوحدات خلال شهر مارس ٢٠٢٦. - نحو ٩,٦٨٥ مليون جنية قيمة ما تم تقديره من الاهلاك الخاص بالأصول الثابتة ودون مراعاة ما تم حساب مصروف للأهلاك للأصول الثابتة التي تم إضافتها خلال الفترة. - نحو ٥,٠٠٥ مليون جنيه قيمة أجر الساعات الإضافية والحوافز التقديرية خلال شهر مارس ٢٠٢٦. - نحو ١٥٠ ألف جنيه قيمة تقدير استهلاك مياه خلال شهر مارس ٢٠٢٦.	• سيتم إجراء التعديلات اللازمة فور وصول المطالبات الفعلية .
٢٦- تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ٣٥ مليون جنيه دون حسابها وفقاً لمتطلبات الإقرار الضريبي وذلك لأغراض المركز المالي في ٢٠٢٦/٣/٣١، كما لم تقم الشركة بحساب الضريبة المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١.	• سيتم إجراء التعديلات اللازمة .
٢٧- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.	• سيتم إجراء التعديلات اللازمة .

ملحوظة	الرد
٢٨- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية.	• سيتم إجراء التعديلات اللازمة .
<u>الاستنتاج المتحفظ:</u> *** وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.** **<u>ومما لا يعد تحفظاً:</u>** ١- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ صافي تكلفتها نحو ٩٥,٥٤٤ مليون جنيه، وكذا مشروعات تحت التنفيذ (تكوين استثماري)، المخزون، النقدية بالخزينة والبالغ قيمتهم نحو ١٨١,٩٤٧ مليون جنيه، ٥٨,٥٠٥ مليون جنيه، ٢٥,٦٢٤ مليون جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٦/٣/٣١ الأمر الذي لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.	• يتم جرد الأصول الثابتة والمخزون والنقدية في ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
٢- تبين وجود العديد من الأصول الثابتة انتهي عمرها الافتراضي أو قارب على الانتهاء ومازالت تعمل بكفاءة ولم تقم الشركة بدراسة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها - بشأن تلك الاصول.	• جارى دراسة إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .
٣- لم يتم حتى تاريخه نهو إجراءات تسجيل بعض أراضي الشركة ومنها أرض مطحن أحمد صالح فضلاً عن وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو التعويض عن بعض الأراضي والمباني التي بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧، ١١٨ لسنة ١٩٦١ وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة.	• تم التنبيه نحو ضرورة العمل على انهاء إجراءات تسجيل تلك الاراضى .
٤- ما زال متبقى مبلغ ١٧١ ألف جنيه باقي التعويض المحدد بمبلغ ٢,٠٥٥ مليون جنيه قيمة نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بالدقهلية وقد تم صرف مبلغ ١,٨٨٤ مليون جنيه فقط .	• تم تنفيذ الحكم ضد الهيئة العامة للطرق والكبارى وتم حصول الشركة على التعويض اللازم .

ملحوظة	الرد
٥- عدم وضع دراسة وخطة محددة من قبل الشركة للمواقع المؤجرة من الغير بمناطق الشركة المختلفة والتى تتحمل عنها العديد من المبالغ ووضع الحلول والبدائل عوضاً عن تلك المواقع في حال تنفيذ ما ورد بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الاحكام المتعلقة بقوانين ايجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وما تضمنه من مواد تشير إلي رفع القيمة الإيجارية فضلاً عن انتهاء العلاقة الإيجارية للاماكن المؤجرة من الغير بعد خمسة أعوام من تاريخ صدور القانون.	• تم تشكيل لجنة لدراسة ما ورد بالملاحظة .
٦- رغم صدور قرار مجلس الإدارة رقم ٨٧ في ٢٠٢٥/١/٣٠ بإعداد دورة مستنديه لمخلفات الإنتاج والغربلة لإحكام الرقابة علي عملية الطحن بمواقع الشركة وتنفيذاً لتوصيات الجمعيات العمومية العادية المتعاقبة للشركة وذلك لمراقبة وتحديد موقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي، حيث تبين لنا عدم التزام معظم مواقع الشركة بتنفيذ الدورة المستندية المُعدة بغرض الرقابة وهناك ضعف شديد في الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع الدورة مستنديه لتلك المخلفات وعدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافى الشهرية، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة (٢٤ قيراط) حوالى ٥٨٤,٩٧١ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ – طبقاً للمركز الإحصائي المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٥١٩٦ طن فقط (تم بيعها بنحو ٢١,١٩٦مليون جنيه)، ويتصل بما سبق وجود تباين في نسبة تصافي المطاحن التي تراوحت خلال الفترة بين ١٥٤,٥٪ إلى ١٥٧,٢٪ (رغم تماثل نوعيات الأقماح المطحونة) ومتجاوزاً النسبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صادرة من الهيئة العامة للسلع التموينية والمحددة بنسبة ١٥٣,٥٪، مما يظهر وجود إنحراف إيجابي (كمي) مع إنحراف سلبي (مواصفة المنتج) مما قد يكبد الشركة غرامات مخالفة مواصفات.	• بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣٠ صدر قرار مجلس إدارة الشركة الموقر رقم ٨٧ بإعداد دورة مستندية لمخلفات الإنتاج والغربلة لاحكام الرقابة على مخلفات عملية الطحن بمواقع الشركة وذلك تنفيذا لتوصيات الجمعيات العامة للشركة وهو ما ظهر اثره خلال الفترة التي طبق فيها من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ حيث تم بيع مخلفات بنحو ١٠,٩٠٥ مليون جنيه مقارنة بنحو ١ مليون جنيه عن العام المالى السابق كاملاً كما تم بيع مخلفات خلال الفترة الحالية بنحو ٢١,١٩٦ مليون جنيه مقابل ٥,٥٣٢ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق وجارى متابعة تنفيذ الدورة المستندية لوحدات الشركة .
٧- عدم وجود معدلات معيارية لقياس كفاءة الأنشطة بالنسبة لعوامل الإنتاج (مواد تعبئة وتغليف، كهرباء، مياه) لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة من (الطاقة الكهربائية، الدقيق الفاخر، رولات البلاستيك والأكياس لتعبئة الطن، سولار) الأمر الذي يضعف الرقابة على الاستخدامات وقياس الانحرافات.	• توجد لجنة لدراسة المعدلات المعيارية بصفة منتظمة وتحديد الانحراف بجانب هناك معدلات معيارية لاستخدام رولات البلاستيك لمصنع المكرونة وكذا استخدام السولار ومواد التعبئة والتغليف للنخالة الخشنة ويتم تحديد الانحراف في نهاية العام المالى لمواد التعبئة والتغليف ام الإنحرافات في استخدام السولار يتم كل ثلاثة اشهر وجارى تحديد معدلات معيارية لإستهلاك الكهرباء للقمح المطحون وباقى العناصر .

ملحوظة	الرد
٨- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بالملاحظة، ومن صور ذلك يلي: - عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات. - لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية. - لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧). - لم يتضمن الإيضاح رقم (٥) الخاص بالأصول الثابتة الجدول الخاص برصيد الأصل ومجمع مخصص الإهلاك وصافي قيمة الأصل في ٢٠٢٦/٣/٣١. **- لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية منها ما يلي:** - متطلبات الفقرات أرقام (٧٣، ٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها. * التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون أخرون طبقاً لما تقضي به الفقرات أرقام (٧٧، ٧٨ بند ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية.	• تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بالملاحظة .
٩- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.	• قامت الشركة بإدخال نظام الحاسب الالى بقطاعاتها المختلفة وجارى إعداد نظام للربط الالكترونى لجميع قطاعات الشركة بمناطقها المختلفة .

❖ **تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .**

والله ولى التوفيق ...

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

الرئيس التنفيذى للشركة

دكتور / وليد محمد لطفى نصار